

مكانة الإمام الشافعي اللغوية

ريم فرحان عودة المعاينة

أستاذ مشارك، الصّرف وعلم اللغة، قسم العلوم الإنسانية، كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية الهاشمية

(قدم للنشر في ١/١/١٤٣٤هـ وقبل للنشر في ٢٦/٦/١٤٣٤هـ)

الكلمات المفتاحية: الإمام الشافعي، لغة الشافعي.

ملخص البحث: لا يذكر الإمام الشافعي إلا وينصرف الدّهن إلى الفقه وأصوله، وتمتدّ الرّؤية إلى القضايا الشرعية التي ناقشها وأفتى فيها في مذهبه المعروف، ولكن المنطق العلمي يقضي أنّ من كانت هذه حاله، لا بدّ أن يكون عالماً باللغة وأسرارها، إذ لا يكون الفقيه فقيهاً ولا الأصولي أصولياً، إلا إذا أتقن آله وصناعته في العربية وآدابها، فما بالك بمن كان صاحب مذهب يفيء إليه الناس في معظم معضلاتهم الشرعية ومشكلاتهم اليومية؟ ويكشف هذا البحث عن الشافعي اللغوي، الذي أتى على علوم العربية فأجادها، وبدّ فيها أقرانه، حتّى ملك نواصيها وأسبابها، فتأتى له أن يصبح ذا قول مكين في الفقه وأصوله. ويقوم البحث على ثلاث قضايا: أولاها طلبه اللغة في أوّل نشأته، وثانيها احتفال العلماء بلغته، وثالثها آراؤه اللغوية. وقد أجملت النتائج التي توصل إليها البحث في نهايته.

يوم: ما يحلّ لي أن آخذ منك شيئاً، قال: ثمّ لما خرجت من الكتاب، كنت أتلقط الخزف والرقوق وكرب النخل وأكتاف الجمال أكتب فيها الحديث وأجيء إلى الدّواوين فأستوهب منها الظهور فأكتب فيها، حتّى كانت لأمي حجاب^(١) فملأتها أكتافاً وخزفاً وكرباً مملوءة حديثاً" (الحموي، ١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢٣٩٥).

(١) حجاب: (جمع حَبّ وهو الجرّة الضخمة والخاوية) لسان العرب ج ١، ص ٢٩٥.

أولاً: طلب الشافعي اللغة وعلومها في أوّل نشأته

سار الشافعي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ) على نهج من سبقه من العلماء، فنهد لأخذ العلم من أصوله، وقد ذكر ياقوت الحموي عن الأبري أنّه حدّث بسند طويل عن الربيع أنّه قال: "...سمعت الشافعي يقول: كنت أنا في الكتاب أسمع المعلّم يلقن الصبي الآية فأحفظها أنا، ولقد كان الصبيان يكتبون أمليتهم، فإلى أن يفرغ المعلّم من الإملاء عليهم، قد حفظت جميع ما أملى، فقال لي ذات

والحجاج العقليّ واستنباط الأحكام، ومن ذلك أنّه استعان بدرايته باللغة في حلّ معضلة فقهية، إذ يروي البيهقيّ بإسناد طويل عن الربيع بن سليمان أنّه قال: "كنت يوماً عند الشافعيّ، فجاءه رجل فقال: أيها العالم، ما تقول في حالف حلف إن كان في كمّي دراهم أكثر من ثلاثة، فعبدي حرّ؟ وكان في كمّه أربعة دراهم، فقال: لم يعتق عبده. قال: لِمَ؟ قال: لأنّه استثنى من جملة ما في كمّه دراهم، والدّرههم لا يكون دراهم. فقال: آمنت بالذي فوّك هذا العلم..." (البيهقيّ، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٦١-٦٢).

فالشافعيّ في هذه القصّة استعمل درايته اللغوية، ووقف عند حدّ اللفظ بدقّة، فالرجل حلف أن يعتق عبداً إن كان في كمّه أكثر من ثلاثة دراهم، وكان فيه أربعة، إذن فهو قد استثنى عدداً من الدّراهم غير معلوم، ولما كان في كمّه درهم واحد، وهذا الدّرههم الواحد خارج من حسبة الدّراهم الكثيرة، لم تقع على الرّجل يمين.

ويظهر علمه بالعربية وعلومها في المحاورّة التي حدثت بينه وبين هارون الرّشيد، إذ أظهر فيها براعة فائقة، "... فقال: كيف بصرك بالعربية؟ قال: هي مبدؤنا وطباعنا بها قوّمت، وألستنا بها جرت، فصارت كالحياة لا تتمّ إلا بالسلامة، وكذلك العربية لا تسلم إلا لأهلها، ولقد ولدت وما أعرف اللحن، فكنت كمن سلم من الداء ما سلم له الدّواء، وعاش بكامل الهناء. وبذلك شهد لي القرآن "وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه" يعني قريشاً، وأنت منهم وأنا منهم يا أمير المؤمنين، والعنصر نظيف، والجراثومة منيعة شامخة، أنت أصل ونحن فرع، وهو صلّى الله عليه وسلّم مفسّر ومبيّن، به اجتمعت أحسابنا، فنحن بنو الإسلام، وبذلك ندّعي ونسب،

وكان من العلوم التي جدّ في طلبها علوم العربية، فقد حدّث "الزبير بن بكار عن عمّه مصعب بن عبد الله بن الزبير أنّه خرج إلى اليمن فلقي محمّد بن إدريس الشافعيّ وهو مستحصف في طلب الشّعْر والنحو والغريب" (الحموي، ١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢٣٩٤).

وقد تنبّه الشافعيّ لقيمة العربية وعلومها في الفقه وأصوله، فتعلّمها وأتقنها، فيقول: "ما أردت بها- يعني العربية والأخبار- إلا للاستعانة على الفقه" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٧٥).

ويورد البيهقيّ خبراً طريفاً يبيّن فيه مدّة تعلّم الشافعيّ للعربية وآيام العرب من أجل الاستعانة بهما على الفقه، فيقول بعد إسناد طويل: "...أقام الشافعيّ على قراءة العربية وآيام النّاس عشرين سنة، وقال: ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه" (البيهقيّ، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٢).

ومثل هذا ما حدّث به الشافعيّ نفسه، إذ يقول: "خرجت أطلب النّحو والأدب، فلقيني مسلم بن خالد، فقال: يا فتى، من أين أنت؟ قلت: من أهل مكّة. قال: وأين منزلك منها؟ قلت: بشعب الحيف. قال: من أيّ قبيلة أنت؟ قلت: من ولد عبد مناف. قال: يخ بخ!! لقد شرفك الله في الدّنيا والآخرة، ألا جعلت فهمك هذا في الفقه، فكان أحسن لك؟" (البيهقيّ، ١٩٧١م، ج ١، ص ٩٧).

وقد استطاع الشافعيّ أن يجمع الحسنيين معاً، فلم يشأ أن يأخذ اللغة وعلومها، وأن يقف عند ذلك، بل جعلها خادمة للفقه وقضايها، فجزّ طاقاتها حتّى لا تظلّ في إطارها المعروف شعراً وأدباً وإمتاعاً، وشحذها بمعارف جديدة، لتفتح آفاقاً على الفقه، فاستخدمها في المناظرات

الشَّافِعِيَّ - والله - لسانه أكبر من كتبه، لو رأيتموه لقلت: إنَّ هذه ليست كتبه" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٨، والبيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٩ - ٥٠).

وفتن العلماء بحديثه، فقد ذكر يونس بن عبد الأعلى أنه "ما كان الشَّافِعِيَّ إلا ساحراً، ما كنَّا ندرى ما يقول إذا قعدنا حوله، كأنَّ ألفاظه سكر، وكان أوتي عذوبة منطق، وحسن بلاغة، وفرط ذكاء، وسيلان ذهن، وكمال فصاحة، وحضور حجَّة" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٨، والبيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥٠).

وكان صوت الشافعي مطرباً لمن يستمع إليه، فإذا "تكلم كأنَّ صوته صوت صبح وجرس من حسن صوته" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٩، والبيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥٠ - ٥١)، وقد سرَّ الإمام مالك بحسن قراءته، فقد قال الشَّافِعِيَّ نفسه: "أنا قرأت على مالك" وكان يعجبه قراءتي؛ لأنه كان فصيحاً" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٣، وابن أبي حاتم الرازي (د.ت)، ج ٢٨، ص ١٣٦)، ويروي هذا الخبر ياقوت بصيغة أخرى، فيقول: "...وكانت لمالك فراسة فقال لي: ما اسمك؟ قلت: محمد، فقال لي يا محمد، اتق الله واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن، ثم قال: نعم وكرامة، إذا كان غداً، تجيء ويجيء من يقرأ لك، قال: فقلت: أنا أقوم بالقراءة، قال: فغدوت عليه وابتدأت أن أقرأه ظاهراً والكتاب في يدي، فكلما تهيبت مالكا وأردت أن أقطع، أعجبه حسن قراءتي وإعرابي، فيقول يا فتى، زد..." (الحموي، ١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢٣٩٦).

فقال له الرَّشِيد صدقت، بارك الله فيك" (الأصفهاني، ٢٠٠١م، ج ٩، ص ٨١ - ٨٢).

ومما يجدر ذكره في هذا السِّياق أنَّ الشَّافِعِيَّ شاعر، ولكنَّا لن نشغل بهذا الأمر في بحثنا هذا؛ لأنَّ الحديث في شاعريته هنا سيخرجنا عن منهج البحث، فنحن نريد الحديث عن مكانته اللغوية وعن القضايا المتصلة بذلك، أمَّا الكلام عليه بوصفه شاعراً، فهذا أمر يحتاج إلى استفاضة كبيرة تنفرد بها دراسة خاصة.

ثانياً: آراء العلماء في لغة الشَّافِعِيَّ

أعظم العلماء القدماء لغة الشَّافِعِيَّ، وأجلُّوها أشدَّ الإجلال، وقد تعددت مذاهب هؤلاء العلماء وتخصّصاتهم، إذ أثنى على لغته أهل العلوم الشرعية، وعلماء اللغة والأدب، والسِّير والأخبار، فتلميذه أحمد بن حنبل يجعله فيلسوفاً في أربعة أشياء: في اللغة، واختلاف النَّاس، والمعاني، والفقه" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤١، والذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٨١)، وقال عنه كذلك: "كان الشَّافِعِيَّ من أفصح النَّاس" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٧، وابن عساكر، ١٩٩١م، ج ٥١، ص ٣٥٠، ٣٧٢)^(١)، وقال أيضاً: "كلام الشَّافِعِيَّ في اللغة حجَّة" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٢)، وقال المزني: "قول الشَّافِعِيَّ رضي الله عنه في اللغة حجَّة" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٢)، ويذكر الذهبي أنَّ الحافظ أبا بكر الخطيب قد ألف كتاباً في ثبوت الاحتجاج بالإمام الشَّافِعِيَّ (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٨)، وقال عنه الرَّبيع بن سليمان: "كان

(١) وورد في توالي التأسيس: "ما رأيت أفصح منه ولا أفهم للعلوم منه" ابن حجر العسقلاني، ١٩٨٦م، ص ٨٦).

سلمان أيضاً: "كان الشافعيّ عربيّ النفس، عربيّ اللسان" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٩).

ورأى بعض العلماء أنّ للشافعيّ لغة خاصّة به يحتجّ بها، كما يحتجّ بلغة قبيلة من قبائل العرب، فيقول أبو الوليد بن أبي الجارود: "كان يقال: إنّ محمد بن إدريس الشافعيّ لغة وحده، يحتجّ به كما يحتجّ بالبطن من العرب" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٩)، ويقول المبرد حكايةً عن المازنيّ: "إنّ الشافعيّ حجّة في اللغة" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ١٥٣ - ١٧٤).

ويذكر الأسنويّ في لغة الشافعيّ: "... وكان قوله حجّة في اللغة، كقول امرئ القيس ولييد ونحوهما كما نقله ابن الصّلاح في طبقاته في فصل المحمّدين عن ابن هشام، صاحب السيرة، بسند صحيح، ولهذا عبّر ابن الحاجب في "تصريفه" بقوله: "وهي لغة الشافعيّ، كما يقولون: لغة تميم، وريعة، وكان أعجوبة في العلم بأنساب العرب وأيامها وأحوالها، ذا شعر غريب" (الأسنوي، ١٩٧٠م، ج ١، ص ١٣).

ويقول: أحمد بن أبي سريح: "ما رأيت أحداً أفوه ولا أنطق من الشافعيّ" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥٠)، ويذكر أبو عمر غلام ثعلب أنه سمع ثعلباً يقول: "إنّما توحد الشافعيّ باللغة؛ لأنه من أهلها... وفي رواية؛ لأنه كان حاذقاً بها" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥١).

ويبيد الدهبيّ إعجابه بلغة الشافعيّ بعد أن يذكر قول عبد الملك بن هشام النحويّ: "طالت مجالستنا للشافعيّ، فما سمعت منه لحنه قطّ" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٩)، فيقول: "أتى يكون ذلك، وبمثله في الفصاحة يضرب

ويبدو أنّ حُسنَ قراءته وإتقانه للعربية قد أثّر في قراءته للقرآن الكريم، فقد "كان حسن الصوت، إذا سمعه الناس يتلو اشتدّ بكاؤهم" (ابن الجوزي (د.ت) ج ١٠، ص ١٣٥). وقد بلغ من شدّة الإعجاب بحديثه وحسنه ما ذكره البيهقيّ إذ قال: "أخبرنا أبو عبد الرحمن السلميّ، أخبرنا محمّد بن عليّ بن طلحة، حدّثنا أحمد بن عليّ، حدّثنا زكريّا الساجي، حدّثني ابن بنت الشافعيّ، حدّثني ابن بنت عفر المكيّ قال: كانت بمكة جنازة قد شهدها مشايخ قريش، فجعلنا نمشي وراء الجنازة، والشافعيّ متوسّط القوم يتحدّث ويتكلّم، فما سمعت غناءً ولا لهواً ولا متكلّماً أحسن من لفظه وحديثه، حتّى تمنيت أن يطول الله علينا الطريق لثلاثا يسكت" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥٠).

ومن أثنى على لغة الشافعيّ عبد الملك بن هشام النحويّ، فقد كان "إذا شكّ في شيء من اللغة بعث إلى الشافعيّ فسأله عنه"، وكان يقول: "طالت مجالستنا محمّد بن إدريس الشافعيّ فما سمعت منه لحنه قطّ، ولا كلمة غيرها أحسن منه" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٣)، و"قال ابن هشام صاحب المغازي: الشافعيّ ممن يؤخذ عنه اللغة" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٣)، ويقول "عليّ بن عيسى المدائنيّ: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت أيوب بن سويد يقول: خذوا عن الشافعيّ اللغة" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٣ - ٤٤).

ونكاد نجد إجماعاً على حجّية لغة الشافعي عند عدد من علماء اللغة، فيقول أبو عبيد القاسم بن سلام: "كان الشافعيّ ممن يؤخذ عنه اللغة، أو من أهل اللغة..." (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٤)، ويقول الربيع بن

الأقوال قد فاه بها في أول أمره، ثم تنبّه عليها أهل اللغة فأثنوا عليه وعلى لغته، ولكنّ هذا احتمال مطروح على بساط البحث، وليس بترجيح؛ لأنّ الترجيح لا بدّ له من مرجح.

وفي سياق اعتزازه بلغته يظهر فرع طريف لا بدّ من إدارة الكلام عليه، هو أنّه كان ذا لغة عالية جدًّا، حتّى إنّ كثيرًا من النّاس كانوا لا يفقهون ما يقول، وقد روي أنّ عبد الملك بن الماجشون قد كان بارعًا في اللغة إضافة إلى براعته في فقه المالكيّة، وكان يناظره تلميذ آخر في حلقة مالك تعلّم العربيّة - مثله - بالبادية، هو الشّافعيّ، فكان النّاس لا يعرفون كثيرًا ممّا يقولون ويعجزون عن متابعتها (الجندي، ١٩٨٤م، ص ٥٤).

وقد وصف الشّافعيّ أصحاب العربيّة بأنهم جنّ الإنس، يبصرون ما لا يبصر غيرهم (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥٣)، ويذكر الرّبيع بن سليمان فيقول: "لو رأيت الشّافعيّ وحسن بيانه وفصاحته لتعجّبت منه، ولو أنّه ألّف هذه الكتب على عربيّته التي يتكلّم بها، لم يقدر على قراءة كتبه" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٤٩).

وقد "قال أبو نعيم بن عديّ الحافظ: سمعت الرّبيع مرارًا يقول: لو رأيت الشّافعيّ وحسن بيانه وفصاحته، لعجبت، ولو أنّه ألّف هذه الكتب على عربيّته التي كان يتكلّم بها معنا في المناظرة، لم نقدر على قراءة كتبه لفصاحته، وغرائب ألفاظه، غير أنّه كان في تأليفه يوضّح للعوام" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٧٤)، وهذا يعني أنّه راعى في مؤلّفاته العامّة والخاصّة، فأراد أن يفهم النّاس، على اختلاف مستوياتهم، ما يؤلّف، ويؤكد ذلك أيضًا قول يونس بن عبد الأعلى: "قال لي الشّافعيّ:

المثل، كان أفصح قريش في زمانه، وكان ممّا يؤخذ عنه اللغة" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٩).

وكان بعض أهل العربيّة يحضرون مجالسه للاستماع إلى لغته (الحموي، ١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢٤٠٢)، ويذكر الرّبيع بن سليمان أنّ الشّافعيّ كان "يجلس إذا صلّى الصّبح فيجيئه أهل القرآن، فإذا طلعت الشّمس قاموا وجاء أهل الحديث، فيسألونه تفسيره ومعانيه، فإذا ارتفعت الشّمس قاموا فاستوت الحلقة للمذاكرة والنّظر، فإذا ارتفع الضّحى، تفرّقوا وجاء أهل العربيّة والعروض والنّحو والشّعر، فلا يزالون إلى قرب انتصاف النّهار، ثمّ ينصرف رضي الله عنه" (الحموي، ١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢٤٠٥).

وكان الشّافعيّ معتدًّا بلغته مُعظّمًا لها معتزًّا بها، فهو يعرف نفسه ويدري من هو، فقد كان يقول: "إذا وجدتم في كتابي الخطأ فأصلحوها، فإنّي لا أخطيء، يعني في العربيّة" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥٢)، وأيد ذلك الرّبيع بن سليمان، فقال: "أعربوا هذا الكتاب، فإنّ الشّافعيّ لم يلحن (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥٢)، وكان الشّافعيّ يقول: "ما رأيت أحدًا أعلم بهذا الشّأن منّي وقد كنت أحبّ أن أرى الخليل بن أحمد" (الحموي، ١٩٩٣م، ج ٦، ص ٢٤٠٣).

ولعلّ الناظر في اعتداد الشّافعيّ بلغته يظنّ هذا تكبرًا غير لائق بمثله وبمقامه، وكان ينبغي له أن يتواضع، حتّى يقول النّاس ذلك، ولكننا نرى أنّ على العالم أن يعرف قدر التّواضع وقدر العزّة، فالشّافعيّ يقيم الاعتزاز بلغته؛ لأنّه مدرك أنّ كثرة التّواضع تورث المذلة، ونحسبه أنّه أراد أن يلفت النّاس إلى تمكّنه من اللغة حتّى لا يظنّوا أنّه فقيه ومجتهد فقط، ويريد أن يحفظ لنفسه مكانتها، ولعلّ هذه

استعملها في أحكامه الفقهيّة، وهذه إشارة واضحة إلى علو شأن لغة الشافعيّ، فيقول فيه: "... وألفيت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعيّ - أثار الله برهانه، ولقاه رضوانه - أثق بهم بصيرة، وأبرعهم بياناً، وأغزرهم علماً، وأفصحهم لساناً، وأجزلهم ألفاظاً، وأوسعهم خاطراً، فسمعت مبسوط كتبه وأمّهات أصوله من بعض مشايخنا، وأقبلت على دراستها دهرًا، واستعنت بما استكثرت من علم اللغة على تفهّمها، إذ كانت ألفاظه - رحمه الله - عربيّة محضة، من عجمة المولدين مصونة، وقدرت تفسير ما استغرب منها، فعلمت أنّي إن استقصيت تحريجيها كثر، حتّى يملّ قارئه، فأعملت رأيي في تفسير ما استغرب منها في الجامع الذي اختصره أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنيّ - رحمه الله - من جميعها، وزادني رغبة فيما أردته حرص طائفة من المتفكّهة على استفادتها" (الأزهري، ١٩٧٩م، ص ٣٣ - ٣٤).

فالأزهريّ في النّص يثني على لغة الشافعيّ، فهو الأفصح والأجزل والأبين، وقد سلمت لغته من العجمة، فهي عربيّة محضة، وإنّما نهد إلى شرح غريب هذه اللغة لما رآه من حرص أكيد عند الفقهاء للاستفادة منها.

ومن الأمثلة على لغة الشافعيّ وغريبها، قول الأزهريّ: "قال الشافعيّ رحمه الله في المبسوط: فإن نحر جزوراً فافتظّ كرشها واعتصر منه ماءً لم يكن طهوراً، ثمّ يفسّر اللفظة الغريبة "افتظّ"، فيقول: "معنى افتظّ: أي اعتصر ماء الكرش وصفاه، ويسمّي ذلك الماء: الفظّ، لغلظه. والعرب إذا أعوزهم الماء لشفاهم في الفلوات البعيدة التي لا ماء فيها، نحرّوا جزوراً واعتصروا ماء كرشها، فشربوه وتبلّغوا به. وقيل لماء الكرش: فظّ، لغلظه

ناظرت بعض أهل العراق، فلمّا فرغت قال: زلفت يا قرشيّ، قال بعض أهل العربيّة: يعني: قرّبت من أفهامهم، لفصاحته" (ابن أبي حاتم الرازي(د.ت)، ص ٢١٤).

وأثنى علماء الأدب على لغته وعلمه بالشعر، فالجاحظ يقول: "نظرت في كتب الشافعيّ، فإذا هو درّ منظوم إلى درّ، فنظرت في كتب فلان" فإذا هو كلام الأطباء" (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥١).

وقد أثنى بعض اللغويين والتّحويين على الشافعيّ ونحوه، فقد وجدنا الحسن بن حميد بن الحسين الحمويّ المعريّ النحويّ ينشد:

بصرت بقبر الشافعيّ محمد فأبصرت قبراً قد حوى خير ناطق

وأرسلت دمع العين لما رأيته كأني منه في سماء الرّقاق (القفطي، ٢٠٠٥م، ج ١، ص ٣٢٢).

وبلغ من أبي عبيد القاسم بن سلام أنه "عمد إلى مذهب مالك والشافعيّ، فتقلّد أكثر ذلك وأتى بشواهد، وجمعه من حديثه ورواياته، واحتجّ فيها باللغة والنحو فحسّنها بذلك" (القفطي، ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ١٥).

كما اهتمّ بعض اللغويين بلغة الشافعيّ اهتماماً واضحاً، حتّى وجدنا نفطويه يؤلّف كتاباً في مناقب الشافعيّ يذكر فيه ألفاظه الفصيحة (البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٨٧ - ٨٨)^(١)، ثمّ ألفينا أبا منصور الأزهريّ صاحب تهذيب اللغة يصنّف كتاباً وسمه بـ"الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيّ"، يشرح فيه غرائب ألفاظه التي

(١) نقلنا عن كتاب: الإمام الشافعيّ في مذهبه القديم والجديد، ص ٣٧، لعدم الاهتداء إلى التوثيق من المصدر الأوّل.

نأخذ بحسن النية، فكأن علماء العربية وآدابها قد استقروا على معرفة الشافعي بالشريعة وعلومها، ولم يلتفتوا إلى علمه بالعربية وعلومها، ولعل هذا يفسر ما ذهبنا إليه حين اعتد بلغته اعتداداً ربما يُنعى عليه.

كما عدّ أبو المحاسن التنوخي الشافعي من النحاة وذكره في كتابه "تاريخ العلماء النحويين" (تاريخ العلماء النحويين، نقلا من موقع الوراق: www.alwaraq.net)، مع أننا نلاحظ عدم بروزه في علم النحو - كما أشرنا سابقاً - لقلّة آرائه النحويّة التي وجدناها، وندرة ذكره في كتب النحو، فهل يمكن أن يكون التنوخي مبالغاً في جعله من علماء النحو؟ أم ربّما يكون كذلك من يعرف بالصرّف وعلم اللغة وفقه اللغة، إذ لا بدّ له أن يعرف النحو، ومن يتقن فهم القرآن الكريم وقراءته، فلا بدّ أن يكون حاذقاً في النحو العربيّ.

ثالثاً: آراء الشافعي اللغويّة

يعظم الشافعيّ شأن صاحب اللغة، فيقول الزني: "سمعت الشافعيّ يقول: ... ومن نظر في اللغة رقّ طبعه..." (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٢٤، وابن الجوزي (د.ت) ج ١٠، ص ١٣٧)، كما يبيّن قيمة الألفاظ وقوتها في المناظرة، وأنها الآلة القادرة في هذا الميدان، فقد سأله تلميذه الربيع قاتلاً: "من أقدر الفقهاء على المناظرة؟ قال: من عود لسانه الرّكض في ميدان الألفاظ لم يتلثم إذا رمقته العيون" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٥٢).

و يعدّد الشافعيّ شروط الرياسة ويجعلها خمسة، ومنها اللهجة، فيقول: "آلات الرياسة خمس: صدق اللهجة، وكتمان السرّ، والوفاء بالعهد، وابتداء النصيحة، وأداء الأمانة" (الذهبي، ٢٠٠١م، ج ١٠، ص ٤٢).

وخبثه، ومنه يقال للرّجل القاسي القلب: فظّ، وقد فظّظت يا رجل تفضّ، وقد قال الله تعالى: (ولو كنت فظّاً غليظ القلب لانفضوا من حولك) (آل عمران: ١٥٩) (الأزهري، ١٩٧٩م، ص ٣٧ - ٣٨).

ومن الأمثلة أيضاً على غريب لغة الشافعيّ، قوله: "وتترك العرب اللّحكاء والعطاء والحنافس فلا تأكلها، ويشرحها الأزهريّ فيقول: "... فأما اللّحكاء فهي دويبة كأنها سمكة، تكون في الرّمل، إذا رآها الإنسان غاصت في الرّمل وتغيّبت فيه، والعرب تسميها بنات النقا، لسكونها نُقيان الرّمال، وتشبه أنامل الجوّاري بها للينها،... وسمعت الأعراب يسمونها: الحُكّاء واللّحكة والحلّكة، ولغة الشافعيّ: اللّحكاء، وكأنّها لغة أهل الحجاز، وأما العطاء فهي هنيئة ملساء تعدو وتتردد كثيراً، تشبه سام أبرص، إلا أنّها لا تؤذي، وهي أحسن منه" (الأزهري، ١٩٧٩م، ص ٤٠٨) ونلاحظ في هذا النّص مصطلح "لغة الشافعيّ"، وهو ما أدركنا عليه الكلام قبلاً من أنّ له لغة خاصّة به.

ومن الطّريف أنّنا وجدنا هذه الروايات عن كبار أهل العربية وآدابها تبين اهتمامهم بلغته، ولكنّ الأعجب هو أنّنا لم نجد صدقاً لآرائه اللغويّة في عدد من كتب اللغة والنحو الأصول، وفق دقة البحث، نحو: إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، والاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، والجمل في النحو للزجاجي (ت ٣٤٥هـ)، والخصائص لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، وفقه اللغة وسرّ العربية للتعاليبي (ت ٤٢٩هـ)، فالناظر في آراء عدد من اللغويين في لغة الشافعيّ يجد الفرق واضحاً بين ثنائهم على لغته وقلة استشهادهم بها في كتبهم التي ذكرناها، ولا نعلم لهذا سبباً، إلا أن

نبوته، وأنزل به آخر كتبه، كان خيرًا له، كما عليه يتعلم الصلاة والذكر فيها، ويأتي البيت وما أمر بإتيانه، ويتوجه لما وجه له، ويكون تبعًا فيما افترض عليه وندب إليه، لا متبوعًا " (الشافعي (د.ت)، ص ٤٩).

وكان الشافعي في بعض شرحه لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم يؤصل اللفظ، ويأتي بأخبار الجاهلية المتصلة به، ففي تفسيره للفظ "العقيقة"، يقول: "ما عرف للناس، وهو ذبح كان يُذبح في الجاهلية عن المولود، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام، وقد كره منه الاسم" (ابن أبي حاتم الرازي (د.ت)، ص ١٥٣)، وفعل مثل ذلك في تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم: "أقروا الطير على مكنايتها" (ابن أبي حاتم الرازي (د.ت)، ص ١٥٠ - ١٥٢)، إذ يقول: "إن علم العرب كان في زجر الطير والبوارح، والخط والاعتیاف (وهو التفاوض بأسمائها وأصواتها وممرها)، فكان أحدهم إذا غدا من منزله: يريد أمرًا؛ نظر أول طائر يراه، فإن سنع عن يساره، فاجتاز عن يمينه - قال: هذا طير الأيا من؛ فمضى في حاجته، ورأى أنه مستنجحها. وإن سنع عن يمينه، فمر عن يساره - قال: هذا طير الأشائم؛ فرجع، وقال: هذه حاجة مشؤومة...، فيشبه قول النبي صلى الله عليه وسلم: أقروا الطير على مكنايتها، أي: لا تحركوها؛ فإن تحريكها وما تعملونه من الطيرة، لا يصنع شيئًا؛ إنما يصنع فيما توجهون به قضاء الله تعالى" (ابن أبي حاتم الرازي (د.ت)، ص ١٥٠ - ١٥٢)، وكذلك الأمر في تفسير "الفرعة والعتيرة" (ابن أبي حاتم الرازي، ص ١٥٤ - ١٥٥)، إذ يقول في تفسير الفرعة: "هو شيء كان من أهل الجاهلية، يطلبون به البركة في أموالهم، فكان

ويبدي الشافعي رأيه في لسان العرب، مبيّنًا قيمته ومكانته فيقول: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنّه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه" (الشافعي (د.ت)، ص ٤٢)، فهو يشير إلى سعة العربية وعظمة اللسان العربي وأنه لا يقوى على الإحاطة بها إلا من كان نبيًا، ويقول كذلك: "وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها، ولا يطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلا من قبله عنها، ولا يشركها فيه إلا من أتبعها في تعلمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها، وإنما صار غيرهم من غير أهل تبرة، فإذا صار إليه صار من أهله، وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في العلماء، فإن قال قائل: فقد نجد من العجم من ينطق بالشيء من لسان العرب، فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمهم منهم، فإن لم يكن ممن تعلمهم منهم، فلا يوجد ينطق إلا بالقليل منه، ومن نطق بقليل منه فهو تبع للعرب فيه" (الشافعي (د.ت)، ص ٤٤).

ويرى الشافعي ضرورة تعلم العربية لإتمام الدين، وإحسان تلاوة كتاب الله، فيقول: "فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسييح والتشهد وغير ذلك" (الشافعي (د.ت)، ص ٤٨).

ثم يبيّن خيرية تعلم اللسان العربي، حتى يغدو المرء العارف بالعربية متبوعًا يسير خلفه الناس، فيقول: "وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به

الأشياء عمداً، ففي الموضحة وحدها القصاص، والباقي لا قصاص فيه، وفيه الذية في العمد عليه، وفي الخطأ: على العاقلة "ابن أبي حاتم الرازي(د.ت)، ص ٢٤١)، وحديث الشافعي في أسماء الشجاج يقترب من الفصل الذي عقده أبو القاسم الزجاجي عنها(الزجاجي، ١٩٨٧م، ص ٢٣ - ٢٤).

ويصف الشافعي أسنان الإبل وصفاً دقيقاً منذ ولادتها حتى تكبير(ابن أبي حاتم الرازي(د.ت)، ص ٢٤٢ - ٢٤٦)، ولا نرى ضرورة لإثباتها لطولها، ونكتفي بالإشارة فقط لنبين غنى لغة الشافعي.

وكان للغة الشافعي حضور واضح في المعاجم، فقد استشهد ابن منظور بها في مواطن متعددة^(١)، وكان في بعضها يشير إلى فصاحته وعلو لغته(ابن منظور(د.ت)، مادة عول: ١١ / ٤٨٢)، فمن ذلك ما جاء عن هاء بالغ للجارية، إذ يقول: "وقال الشافعي في كتاب النكاح: جارية بالغ، بغير هاء، هكذا روى الأزهرى عن عبد الملك عن الربيع عنه، قال الأزهرى: والشافعي فصيح حجة في اللغة، قال: وسمعت فصحاء العرب يقولون: جارية بالغ، وهكذا قولهم: امرأة عاشق، ولحية ناصل، قال: ولو قال قائل: جارية بالغة، لم يكن خطأ؛ لأنه الأصل"(ابن منظور(د.ت)، مادة بلغ: ٨ / ٤٢٠، والزبيدي، ١٩٨٥م، ج ٢٢، ص ٤٤٦، مادة بلغ).

أحدهم يذبح بكر ناقته (يعني: أول نتاج تأتي به) أو شاته، ولا يغذوه، رجاء البركة فيما يأتي بعده، فسألو النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقال: فرعوا إن شئتم، أي اذبحوا إن شئتم...والعتيرة هي: الرجبية، وهي ذبيحة كان أهل الجاهلية يتبررون بها(يذبحونها) في رجب. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا عتيرة، على معنى: لا عتيرة لازمة"(ابن أبي حاتم الرازي(د.ت)، ص ١٥٤ - ١٥٥).

وحين ننظر في هذه الأقوال، نجد أن الشافعي كان على دراية واضحة ببعض أوابد العصر الجاهلي، وقد استطاع أن يوظف هذه الدراية في توضيح معاني بعض الألفاظ، كما أنها كانت موعناً له على استنباط القضايا الفقهية وفهمها.

وللشافعي قول في وصف الشجاج، فقد قال الربيع بن سلمان: "سمعت الشافعي يقول: الدامية: إذا ضرب رأسه فأدماه، والباضعة: إذا بضع اللحم، وإنما في ذلك حكومة، والسّمحاق: التي يكون بينها وبين العظم جلدة رقيقة، وفيها حكومة، وقد قيل: فيها بغيران ونصف، والموضحة: التي توضح عن العظم حتى يرى، أو يقرعه المرود، ففيها خمس من الإبل... والهاشمة التي توضح ثم تهشم العظم، وفيها عشر من الإبل، والمنقلة: التي تكسر عظم الرأس حتى يتشظى، فتستخرج عظامه من الرأس، ليلتئم... والمأمومة، وهي: الآمة، التي تحرق عظم الرأس، حتى تصل إلى الدماغ... والجائفة: إذا وصلت الطعنة إلى الجوف من أي ناحية كانت، ففيها ثلث الدابة"(ابن أبي حاتم الرازي(د.ت)، ص ٢٣٨ - ٢٤١)، وإنما وضّح الشافعي هذه الشجاج توضيحاً لغوياً دقيقاً؛ ليبيّن رأي الشرع فيه، فقد قال: "لا قود في الجائفة، فإن كانت هذه

(١) انظر: ابن منظور(د.ت)، المواد: جبر، وأم، وبلغ، وجمر، وحم، ودهر، وسفر، وسلم، وسمح، وشث وشد، وعق، وعل، وغني، وقبض، وقرأ، ولقح، ونثر، و نشش، وهنب، وهبت.

بغير ألف، وهو حجازي فصيح " (الأزهري (د.ت) ج ١١، ص ٦٠، والزبيدي، ١٩٧٢م، ج ١٠، ص ٣٥٠-٣٥١)، وأجبرَ بالهمزة أعلى (الزبيدي، ١٩٧٢م، ج ١٠، ص ٣٥١).

ومن الآراء النحوية التي وردت عن الشافعي وأنكرها عليه بعض العلماء رأيه في الواو غير العاملة، قال ابن الخباز: "وذهب الشافعي - رضي الله عنه - إلى أنها للترتيب. ويقال: نقله من الفراء" (المراي، ١٩٧٣م، ص ١٥٨ - ١٥٩)، ويخطيء إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني ما اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي من أن الواو غير العاملة للترتيب (المراي، ١٩٧٣م، ص ١٦٠).

وإذا أردنا التحقق من نقل الشافعي عن الفراء أو عدمه، فإننا نستطيع أن نرجح أنه نقلها عن الفراء، إذ إن المرادي في هذه المسألة يذكر قبل هذا النص أن عدداً من العلماء قد جعلوها للترتيب، ثم يخصّ الفراء منهم بالإشارة إلى أنها عنده للترتيب، فيقول: "وذهب قوم إلى أنها للترتيب، وهو منقول عن قطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، والربيعي، وهشام، وأبي جعفر الدينوري. ولكن قال هشام والدينوري: إن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيتهما بدأت، نحو: اختصم زيد وعمر، ورأيت زيدا وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر. وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع. وقد علم بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي والسهيلي، من إجماع النحاة، بصريهم وكوفيهم، على أن الواو لا ترتب، غير

ويرد الاستشهاد بلغة الشافعي في تهذيب اللغة^(١)، وفي القاموس المحيط^(٢)، وفي تاج العروس للزبيدي في مواضع كثيرة^(٣).

وقد جمع الشافعي (دار) على (دورات) وأنكر ذلك عليه غيره، فيقول الزبيدي: "... وفي المحكم: دورات، قال: حكاها سيبويه في باب جمع الجمع في سمة السلامة، وديارات، ذكره ابن سيده. قال شيخنا: وكأنه جمع الجمع، وقد استعمله الإمام الشافعي، رضي الله عنه، وأنكروه عليه، وانتصر له الإمام البيهقي في الانتصار، وأثبتته سماعاً وقياساً، وهو ظاهر" (الزبيدي، ١٩٧٢م، ج ١١، ص ٣١٩). ومما يدعو إلى الدهشة إنكار المنكرين على الشافعي هذا الاستعمال، مع أن سيبويه قد سبقه إلى ذلك.

وللشافعي بعض الآراء الصرفية، ومن ذلك رأيه في "جبر و أجبر"، فقد ذكر اللحياني أن كلام عامة العرب "أجبرت فلاناً على كذا، أجبره إجباراً، فهو مجبر... وتيمم تقول: جبرته على الأمر أجبره جبراً وجبوراً بغير ألف، وهي عنده لغة معروفة، ويقولها كثير من الحجازيين، وأيد ذلك بما ورد عن الشافعي أنه كان يقول: جبره السلطان

(١) انظر: الأزهري، ١٩٧٢م، ١٩٧٣م، ١٩٨٥م، مثلاً: المواد: عق، عب، عال، مسح، بعل، حق، لقح، حفش، طهر، فقر، قرأ، وهي كثيرة.

(٢) انظر: الفيروزآبادي، ١٩٨٧م، المواد: جلد، سند، جعر، فقر، نذر، قطن.

(٣) انظر: الزبيدي: المواد: قرأ، ثوب، حذب، عب، كتب، كعب، لت، هبت، ريث، شت، لقح، مسح، جلد، سند، شد، سعد، طرد، جبر، جعر، جمر، حزور، دور.

ويعلّي الزّمخشري شأن لغة الشّافعيّ في تفسير قول الله تعالى: (ذلك أدنى ألا تعولوا) (النساء: ٣)، فيقول: "...والذي يحكى عن الشّافعيّ - رحمه الله - أنّه فسّر "ألا تعولوا" ألا تكثر عيالكم، فوجهه أن يجعل من قولك: عال الرّجل عياله يعولهم، كقولهم: ما نهم يمونهم، إذا أنفق عليهم؛ لأنّ من كثر عياله لزمه أن يعولهم، وفي ذلك ما يصعب عليه المحافظة على حدود الورع وكسب الحلال والرّزق الطّيب، وكلام مثله من أعلام العلم وأئمة الشّرع ورؤوس المجتهدين، حقيقيّ بالحمل على الصّحّة والسّداد، وألا يظنّ به تحريف تعيلوا إلى تعولوا، فقد روي عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: لا تظنّ بكلمة خرجت من في أخيك سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً. وكفى بكتابنا المترجم بكتاب شافي العي من كلام الشّافعيّ "شاهدًا بأنّه كان أعلى كعباً وأطول باعاً في علم كلام العرب، من أن يخفى عليه مثل هذا، ولكنّ للعلماء طرقاً وأساليب، فسلك في تفسير هذه الكلمة طريقة الكنايات... وقرأ طاووس "ألا تعيلوا" من: أعال الرّجل إذا كثر عياله، و هذه القراءة تعضد تفسير الشّافعيّ - رحمه الله - من حيث المعنى الذي قصده (الزّمخشري، ٢٠٠١م، ج ١، ص ٤٩٩ - ٥٠٠).

وورد في لسان العرب ما يعضد هذا ويؤيّده، إذ يقول ابن منظور: "...الكسائيّ: عال الرّجل يعول إذا افتقر، قال: ومن العرب الفصحاء من يقول: عال يعول، إذا كثر عياله، قال الأزهرّيّ: وهذا يؤيّد ما ذهب إليه الشّافعيّ في تفسير الآية؛ لأنّ الكسائيّ لا يحكي عن العرب إلا ما حفظه وضبطه، قال: وقول الشّافعيّ نفسه حجة؛ لأنّه - رضي الله عنه - عربيّ اللسان فصيح اللغة، قال:

صحيح. قال ابن الحبار: وذهب الشّافعي - رضي الله عنه - إلى أنها للترتيب. ويقال: نقله عن الفراء. وقال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر، من مذهب أصحاب الشّافعي، أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان" (المرادي، ١٩٧٣م، ص ١٦٠).

وللشّافعيّ رأي في مُعرّب القرآن، إذ يقول: "والقرآن يدلّ على أنّ ليس من كتاب الله شيءٌ إلّا بلسان العرب" (الشّافعيّ، ص ٤٢)، فهو بذلك يرفض القول بوقوع المعرّب في القرآن الكريم ويشدّد التّكثير على القائلين بذلك، لقوله تعالى: (قرآنًا عربيًّا) (يوسف: ٢ وانظر: السيوطي، المهذب، ص ٥٧ - ٥٨) موافقاً في ذلك الرّأي أهل العربيّة (انظر: السيوطي، المزهري، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٢١٩) وجمهور العلماء، ومنهم أبو عبيدة، ومحمّد بن جرير الطّبريّ، والقاضي أبو بكر بن الطّيب، وأبو الحسين بن فارس اللغويّ، ومخالفاً في ذلك ابن عبّاس وعكرمة (انظر: الزّركشيّ، ١٩٥٧م، ج ١ ص ٢٨٧، ٢٨٨).

ويفرّق الشّافعيّ بين الصّيغتين: طاهر وطهور، ويتكّى بذلك على اللغة لتحقيق مسألة فقهية، مستعملاً الكليّات، أي المسائل التي تبدأ بلفظة "كلّ"، وهي تدلّ على معرفته بفقّه اللغة، فيقول الشّافعيّ: "كلّ ما خلقه الله تعالى نازلاً من السّماء أو نابعاً من الأرض من عين في الأرض أو بحر، لا صنعة فيه لآدميّ غير الاستقاء، ولم يغيّر لونه شيءٌ يخالطه، ولم يتغيّر طعمه منه، فهو طهور، كما قال الله تعالى. وما عدا ذلك من ماء ورد، أو ورق شجر، أو ماء يسيل من كرم، فإنّه وإن كان طاهراً ليس بطهور" (الزبيدي، ١٩٧٣م، ج ١٢، ص ٤٤٦).

ويورد القلقشندي ما نقله الأزهري عن الشافعي في معنى الحمام، فهو " يُطلق على كل ما عبّ وهدر وإن تفرقت أسماؤه... " (القلقشندي، ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٩٦).

ويُفصل ابن منظور هذه القضية فيضيف: "... يدخل فيها القماري و الدباسي والفواخت، سواء كانت مطوقة أو غير مطوقة، آفة أو وحشية، قال الأزهري: جعل الشافعي اسم الحمام واقعاً على ما عبّ وهدر، لا على ما كان ذا طوق، فتدخل فيه الورق الأهلية والمطوقة الوحشية، ومعنى عبّ: أي شرب نفساً نفساً حتى يروى، ولم يُنقَر الماء نقراً كما فعله سائر الطير (ابن منظور، مادة حم، ج ١٢، ص ١٥٩)، ويذكر في موطن آخر لغة الشافعي فيقول: "ووقع في لغة الشافعي - رضي الله عنه - الماء المالح... " (القلقشندي، ١٩٨٧م، ج ٢، ص ١٩٦).

والعجيب هنا أنّ الماء يوصف بأنه ملح كما جاء في قوله تعالى: (هذا عذبٌ فُراتٌ وهذا ملحٌ أجاج) (الفرقان: ٥٣) على سبيل الصفة المشبهة، وجاءت لغة الشافعي بوصفه بصيغة اسم الفاعل، وقد ناقش ابن منظور هذه القضية وأتى بأقوال عدد من علماء اللغة، إذ يقول: "ولا يقال: مالح إلا في لغة رديئة... وحكى ابن الأعرابي: ماء مالح كملح... قال يونس: لم أسمع أحداً من العرب يقول: ماء مالح... قال الجوهري: ولا يقال: مالح، قال: وقال أبو الدقيش: يقال: ماء مالح وملح، قال أبو منصور: هذا وإن وُجد في كلام العرب قليلاً لغة لا تنكر، قال ابن بري: قد جاء المالح في أشعار الفصحاء كقول الأغلب العجلي يصف أُنثى وحماراً:

وقد اعترض عليه بعض المتحذلقين فخطأه، وقد عجل، ولم يثبت فيما قال، ولا يجوز للحضري أن يعجل إلى إنكار ما لا يعرفه من لغات العرب" (ابن منظور(د.ت): مادة عول ١١ ص ٤٨٢، والأزهري(د.ت) والزبيدي، ١٩٨٥م، مادة عول).

فالتصّ السابق يكشف عن أمور عظيمة تضاف إلى رأي الزمخشري في لغة الشافعي، وأهمها أنّ للزمخشري كتاباً في لغة الشافعي موسوماً بـ"شافي العي" من كلام الشافعي "ولا ندري مصير هذا الكتاب: أهو مخطوط أم مطبوع أم ضائع!؟

ويستشهد الزمخشري كذلك بلغة الشافعي في موطنين في الحديث، فيقول في الأول: "في الحديث: فما أبقى مني إلا لتأتا... وذكر الشافعي - رحمه الله تعالى - هذه الكلمة في باب التيمم فيما لا يجوز التيمم به" (الزمخشري، الفائق، ١٩٩٣م، ج ٣، ص ٣٠٢)، ويقول في الثاني: "نفى صلى الله عليه وسلم محثين يسمي أحدهما هيتاً والآخر ماتعاً، قال ابن الأعرابي: إنما هو هتب، فصحّفه أصحاب الحديث. قال الأزهري: رواه الشافعي وغيره رحمهم الله: هيت، وأظنه الصواب" (الزمخشري، الفائق، ١٩٩٣م، ج ٤، ص ١٢٢).

ويذكر الفيروز آبادي رأيه في لفظ الجلالة، فيقول: "وقال الأكترون: علم مرتجل غير مشتق، وعربي للأكثرين من الفقهاء والأصوليين وغيرهم، ومنهم الشافعي، والخطابي وإمام الحرمين والإمام الرازي والخليل بن أحمد وسيبويه، وهو اختيار مشايخنا" (الفيروزآبادي: بصائر ذوي التمييز(د.ت) ج ٢، ص ١٢).

المقتضب، ولا نكاد نجد للشافعي اللغوي صدًى في كتب أهل اللغة والنحو الأصول، ولعلّ مردّ هذا أنّهم قد عرفوه فقيهاً مجتهداً صاحبَ مذهب، فلم يلتفتوا إليه الالتفات الذي يستحقّ.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الشواهد التحوّية التي تدلّ على خصوصيّة لغة الشافعيّ في كتابه الرسالة ومن هذه الشواهد:

١. حذف النون من الأفعال الخمسة بدون ناصب أو جازم للتخفيف: قال الشافعي: "وقال نفر من أصحاب النبي: الأقرء الحِيض، فلا يُجلّوا المطلّقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة" (الشافعيّ، ص ٥٦٢). والشاهد قوله: (فلا يحلوا) إذ إن لا نافية غير ناهية فكان الأصل أن يقول فلا يحلون بثبوت النون ولكنه حذفها للتخفيف. ويقول أيضاً: "ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحدٍهم مرّة ويتركونه أخرى، ويتفرّقوا في بعض ما أخذوا به منهم" (الشافعيّ، ص ٥٩٧). والشاهد قوله: (ويتفرّقوا) فهو محذوف النون بغير جازم أو ناصب وبالرغم من أن الأفعال قبله مثبتة النون إلا أنه حذف النون للتخفيف.

٢. نصب اسم كان عندما يكون خبرها جاراً ومجروراً أو ظرفاً: فيقول: "ورواه عبادة بن الصامت عن النبي أنه قال: خمس صلوات كتبهن الله على خلقه، فمن جاء بهنّ لم يضيع منهنّ شيئاً استخفافاً بحقهن: كان له عند الله عهداً أن يدخله الجنة"، والشاهد في قوله: (عهداً) بالنصب مع أنها اسم كان مؤخر وجوبا، والرفع فيها الأصل، ولكن الشافعي ينصب اسم كان عندما يكون خبرها جاراً ومجروراً أو ظرفاً. (الشافعيّ، ص ١١٧). ومن ذلك كلمة (سننا) في قوله: "وقد كانت لرسول الله في هذا سننا

تخاله من كَرِيهِن كالحا

وافترّ صاباً ونشوقاً مالحاً

وقال غسان السليطي:

وبيض غِذاهنّ الحليب ولم يكن

غِذاهنّ نيناناً من البحر مالح

وقال عمر بن أبي ربيعة:

ولو تفلت في البحر والبحرُ مالح

لأصبح ماء البحر من ريقها عذباً

... وقال ابن الأعرابي: يقال: شيء مالح، كما يقال:

حامض... قال ابن بري: ووجه جواز هذا من جهة العربية

أن يكون على النسب، مثل قولهم: ماء دافق، أي ذو

دُق، وكذلك ماء مالح، أي ذو ملح... ابن سيده: وسمك

مالح... وكره بعضهم مليحاً ومالحاً... (ابن منظور د.ت)،

مادة ملح، ج ٢، ص ٥٩٩ - ٦٠٠)، ويسأل محمد بن عبد

الله الفقيه أبا عمر غلام ثعلب "عن حروف أخذت على

الشافعيّ مثل قوله: ماء مالح، ومثل قوله: "ذلك أدنى ألا

تعولوا" أي: لا يكثر من تعولون، وقوله: أينبغي أن يكون

كذا وكذا؟ فقال لي: كلام الشافعيّ صحيح... يأخذون

على الشافعيّ، وهو من بيت اللغة، يجب أن يؤخذ عنه

"(البيهقي، ١٩٧١م، ج ٢، ص ٥١ - ٥٢).

ومن هنا نتبين صواب لغة الشافعيّ "مالح" وصفاً

للشيء باسم الفاعل، لا بالصفة المشبهة، لكننا نظّل

تساءل: لم لم يورد ابن منظور لغة الشافعيّ في سياق

تجويز لفظة "مالح"؟ إن هذا يدعونا إلى أن نثبت أنّ اللغويين

الكبار، مع ما أبدوه من إجلال وإعظام للغة الشافعيّ

وحجّيتها، لم يستشهدوا بها في كتبهم، فمثلاً أبو العباس

المبرد يبيد احترامه للغة الشافعيّ، لكنّه لم يذكره في

ليست نصا في القرآن" (الشافعي، ص ١٥٨). وفي قوله: "ثم كانت لرسول الله في بيوع سوى هذا سننا" (الشافعي، ص ١٧٤).

٣. إهمال عمل (لم) الجازمة ورفع الفعل بعدها: ومن شواهد قوله: "وقد قال بعض التابعين: لقيت أناسا من أصحاب رسول الله فاجتمعوا في المعنى واختلفوا عليّ في اللفظ، فقلت لبعضهم ذلك، فقال: لا بأس ما لم يحيل المعنى" (الشافعي، ص ٢٧٥). الشاهد قوله: (لم يحيل) إذ أنه لو جزم لقال لم يحل بحذف الياء لالتقاء الساكنين: ساكن المد، وسكون اللام للجزم، فلما لم يجزم لم يحذف الياء، ومنها قوله وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما: فاستدلنا على أنها لم ترضى، ولو رضيت واحدا منهما أمرها أن تتزوج من رضيت" (الشافعي، ص ٣١١):. والشاهد قوله (لم ترضى) إذ أنه لم يحذف حرف العلة لأنه أهمل عمل لم. وفي ذلك سند لمن قال إن إهمال عمل (لم) لغة من لغات العرب، وليس للضرورة الشعرية" (مقالة لهاني إسماعيل موسومة بـ: "شواهد نحوية في الرسالة للشافعي" العدد ٥٣٨ من مجلة الوعي الإسلامي، منقول من الإنترنت).

لقد عرضنا الآراء كما وجدناها في كتاب الرسالة وأثبتنا التعليق عليها كما في المقالة المذكورة، وقد وجدنا محقق الرسالة الشيخ أحمد محمد شاكر يعلق في الحواشي على هذه الشواهد، ففي حذف النون يذكر أن قول الشافعي "شاهد على استعمال الفعل المرفوع بصورة المنصوب والمجزوم تخفيفاً...، وهو مخالف للأصل" (الشافعي، ص ٥٦٢، ٥٩٧ الحاشية ٧).

وفي نصب اسم كان حين يكون اسمها جاراً ومجروراً أو ظرفاً، يبدي أحمد شاكر عجبه في مواطن متعددة من حواشي الكتاب من هذه القضية (الشافعي، ص ١١٧ الحاشية ٣، ١٥٨ الحاشية ٩)، فيقول: "ومن البعيد جداً أن يكون هذا كله في جميع هذه المواضع على اختلاف سياق الكلام فيها، والأصل دقيق جداً في تصحيحه، إلا ما يخلو منه كتاب. والشافعي لغته يحتج بها. والذي يبدو لي أن تكون هناك لغة غريبة لم تنقل في كتب العربية، من اللغات الشاذة، إما تنصب معمولي "كان" كما نقلت لنا لغة في نصب معمولي "إن" وإما تعتبر الظرف اسماً لها، لا خبراً مقدماً على الاسم، ويكون كلام الشافعي في هذه المواضع - في الرسالة - شاهداً لذلك، كما استشهدوا على أغرب منه بحروف من الشعر والنثر، ليس نقلها بأوثق من هذا الثقل. والله أعلم. والظاهر عندي هو الوجه الأول: أنه بنصب معمولي "كان"؛ لأنه لو كان قوله "سنناً" خبراً، على الوجه الثاني: لم تلحق علامة التأنيث بالفعل" (الشافعي، ص ١٧٤ - ١٧٥ الحاشية ٧).

ويقول أحمد شاكر في إهمال عمل "لم" الجازمة ورفع الفعل بعدها: "كذا هو في الأصل "يحيل" على صورة المرفوع بعد "لم" ولم يضبط آخره فيه بشيء من حركات الإعراب، فلذلك ضبطناه بضم اللام وكسرهما معاً، أما الضم فعلى اعتبار الفعل مرفوعاً على لغة من يهمل "لم" فلا يجزم بها، حملاً على "ما"،...، فبعضهم جعله خاصاً بضرورة الشعر، وصرح ابن مالك بأنه لغة قوم، أي إنه جائز في النثر،...، وأما كسر اللام، فعلى اعتبار أن الفعل مجزوم وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط، فتكسر اللام

فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، ولم يحكه أحد من النحاة، بل الذي ذكره صاحب المغني أن أبا علي خرج البيت على أن أصل الفعل ترى بهمزة بعدها ألف، ثم حذف الألف للجازم، ثم أبدلت همزة ألفاً (القالبي، ج ٣، ص ١٣٤).

ونحن أمام النظائر والشواهد التي قدمناها، نؤكد أن النحاة كان عليهم أن يأخذوا بما قال به الشافعي، فقوله منشور، ولم يخضع لقوانين ضرائر الشعر، والنحاة قد أتوا بأشعار فيها هذه الضرائر، وهذا يؤكد ما تنبأه من سكوت علماء النحو عن الاستشهاد بلغة الرجل مع إقرارهم بالمعيته في ذلك، كما قدمنا، فقد نظروا تنظيراً في الإشادة بلغته، ولكنهم لم يأخذوا بآرائه، إلا قليلاً.

النتائج

وبعد، فقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- ١- أن الشافعي لغوي متقدم، عارف باللغة وبأسرارها.
- ٢- أن للشافعي لغة خاصة به، فكما يقال: لغة تميم، ولغة ربيعة، يُقال لغة الشافعي كما يرى ابن الحاجب.
- ٣- أننا لم نجد - وفق دقة البحث - صدق لآراء الشافعي اللغوية في الكتب الأصول، نحو: إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، والاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، والجمل في النحو للزجاجي (ت ٣٤٥هـ)، والخصائص لابن جنّي (٣٩٢هـ)، وفقه اللغة وسرّ العربية للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، على الرغم من إشادة علماء اللغة بلغته، حتى وجدنا نفيّه يؤلف كتاباً في مناقب الشافعي يذكر فيه

للتخلص من التقاء الساكنين... (الشافعي، ص ٢٧٥ الحاشية: ٤).

وقد فصل محمد محيي الدين عبد الحميد هذه المسألة في سياق شرحه للشاهد النحوي:

ألم يأتك والأنباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

فقال بأن كثيراً من النحاة ذهبوا إلى "أن هذه الياء هي لام الكلمة، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعاً بحركة ظاهرة، فلما دخل الجازم، حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر، ويكون "يأتي" مجزوماً وعلامة جزمه السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح، ...، ونظير هذا البيت قول الآخر:

إذا العجوز غضبت فطلق

ولا ترصّها ولا تملق

... ونظيره قول الآخر، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب:

كأن العين خالطها قذاها

بعوار فلم تقضي كراها

(ابن هشام، ص ٧٦، حواشي ٧٨ - ٨٠).

ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مني شيخة عشمية

كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

(المفضل الصبي، ص ١٥٨).

ويخطيء الأخصش هذا، فيقول: "رواية أهل الكوفة: كأن لم ترى، وهذا عندنا خطأ، والصواب ترى بحذف النون علامة للجزم" (القالبي، ج ٣، ص ١٣٤) ويرد في حاشية هذه الصفحة ما يأتي: "هذا مبني على أن الفعل مسند لياء المخاطبة على معنى: كأن لم ترى أنت، فيكون

الأسنوي، تأليف جمال الدين عبد الرحيم (ت ٧٧٢هـ). طبقات الشافعية. تحقيق: عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

الأصفهاني، الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. تحقيق: سعيد ابن سعد الدين خليل الإسكندراني الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ). مناقب الشافعي. تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى. القاهرة: دار التراث، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

الجندي، عبد الحلیم. الإمام الشافعي: ناصر السنة وواضع الأصول. الطبعة الثالثة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت.

ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن (ت ٣٢٧هـ). آداب الشافعي ومناقبه: حديث وفقه، فراسة وطب، تاريخ وأدب، لغة ونسب. قدم له وحقق أصله وعلق عليه عبد الغني عبد الخالق، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، د.ت.

الحموي، ياقوت (ت ٦٢٦هـ). معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

ألفاظه الفصيحة، ثم ألفينا أبا منصور الأزهري صاحب تهذيب اللغة يصنف كتاباً وسمه بـ"الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي"، كما عدّه أبو المحاسن التنوخي من النحاة وذكره في كتابه "تاريخ العلماء النحويين"، مع أننا نلاحظ عدم بروزه في علم النحو، لقلّة آرائه النحوية التي وجدناها، وندرة ذكره في كتب النحو، ولا نعلم لهذا سبباً، إلا أن نأخذ بحسن النية، فلعلّ مردّ هذا أنّهم قد عرفوه فقيهاً مجتهداً صاحب مذهب، ولم يلتفتوا إليه الالتفات الذي يستحقّ.

٤- اهتمام بعض معاجم اللغة البارزة بلغة الشافعي، والاستشهاد بها، نحو: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، والقاموس المحيط للفيروز ابادي (ت ٨١٧هـ)، وتاج العروس للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ).

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ). تهذيب اللغة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ومراجعة علي محمد الجاوي، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ). الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي الذي أودعه المنزي في مختصره. حققه: الدكتور محمد جبر الألفي، راجعه الشيخ محمد بشير الإدليبي والدكتور عبد الستار أبو غدة، الطبعة الأولى. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت: طباعة المطبعة العصرية بالكويت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الزّخريّ، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. طبعة جديدة حققها وخرّج أحاديثها وعلّق عليها على نسخة خطيّة عبد الرزّاق المهدي، الطبعة الثانية. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربيّ، ومؤسسة التاريخ العربيّ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

السيوطيّ، عبد الرّحمن جلال الدّين (ت ٩١١ هـ). الزهر في علوم اللغة وأنواعها. شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمّد أحمد جاد المولى بك، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعليّ محمّد البجاويّ، صيدا - بيروت: منشورات المكتبة العصريّة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

السيوطيّ، جلال الدّين (ت ٩١١هـ). المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب. تحقيق: التّهاميّ الرّاجي الهاشميّ، طبع هذا الكتاب تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التّراث الإسلاميّ بين حكومة المملكة المغربيّة وحكومة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، د.ت.

الشّافعيّ، محمّد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ). الرّسالة. بتحقيق: وشرح أحمد محمّد شاكر، د.ت.

ابن عساكر، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشّافعيّ (ت ٥٧١هـ). تاريخ مدينة دمشق. دراسة وتحقيق: محبّ الدّين أبي سعيد عمر بن غرامة العمرويّ، الطبعة الأولى. دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤١٨هـ - ١٩٩١م.

العسقلانيّ، الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ). توالي التّأسيس لمعالي محمّد بن إدريس. حقّقه: أبو الفداء عبد الله

الدّهبيّ، الإمام شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). سير أعلام النبلاء. أشرف على تحقيق: الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، الجزء العاشر، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، الطبعة الحادية عشرة. بيروت - لبنان: مؤسسة الرّسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الزّبيديّ، محمّد مرتضى الحسينيّ. تاج العروس من جواهر القاموس. راجعه عبد السّتار أحمد فرّاج، بإشراف لجنة فنيّة بوزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت: الجزء العاشر، بتحقيق: إبراهيم التّريزي، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م والجزء الحادي عشر، بتحقيق: عبد الكريم العزباويّ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، والجزء الثّاني عشر، بتحقيق مصطفى حجازي، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، والجزء الثّاني والعشرون، بتحقيق: مصطفى حجازي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ). الأماشي. الطبعة الثّانية، تحقيق: وشرح عبد السّلام هارون، بيروت - لبنان: دار الجليل، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التّراث، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

الزّخريّ، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). الفائق في غريب الحديث. تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت - لبنان: دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- القاضي، الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. تحقيق: محمد علي النجار، بيروت - لبنان: المكتبة العلمية، (د.ت).
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ). الأمالي. الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق الوطنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- القلقشندي، أحمد بن علي (ت٨٢١هـ). صبح الأعشى في صناعة الإنشا. شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- المفضل الضبي، محمد بن يعلى بن عامر (ت١٧٨هـ). الفضليات. تحقيق: وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام
- محمد هارون، الطبعة السادسة، بيروت - لبنان، ١٣٦١هـ - ١٩٤٢.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت٧١١هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر، د.ت.
- ابن هشام، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت٧٦١هـ). أوضح المسالك إلى ألقية ابن مالك ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.